مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تقويم كفاءة الأداء المالي بإستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى
اسم الكاتب: م. هيفاء سعيد الحداد، م.م. مقبل علي احمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3063
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 02:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٠ (٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [١٥٩-١٧٣]

تقويم كفاءة الأداء المالي بإستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى

هيفاء سعيد الحداد
مدرس/ قسم المحاسبة
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

مقبل علي احمد علي
مدرس مساعد/قسم المحاسبة
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

يعد تقويم كفاءة الاداء من المرتكزات الحيوية للادارة الحديثة ومن المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، التي تسعى الى تحقيق اهدافها بكفاءة وفعالية. ويتضمن هذا البحث دراسة الوضع المالي لعينة من الشركات المساهمة المختلطة التي تعمل في القطاع الخدمي والفحص الموضوعي لنشاطاتها من خلال دراسة الارقام والمؤشرات والجوانب المادية بغية الاستفادة من نتائج التقويم والمقارنة في اتخاذ القرارات المناسبة على المستويات الادارية المختلفة داخل الشركات وخارجها، وان متابعة اعمالها وتفحص سلوكها ومراقبة اوضاعها وتقويم مستويات انجازها وفعالية ادائها هي متطلبات ضرورية لتوجيهها ضمن الاطار الصحيح لغرض تلبية الاحتياجات المعلوماتية للاطراف المهتمة بالشركة .

مقدمة

يعد تقويم كفاءة الأداء أحد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي لنشاط الشركة فضلا عن الاداء الكلي بمؤشرات محددة مقدما من أجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا وتحديد المراكز المسؤولة عنها ومعرفة أسبابها وتجنبها في المستقبل، وذلك للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الشركة ككل او على مستوى الأنشطة الداخلية لها. ولان تحقيق الربحية والنمو والتطوير والمحافظة على استمرارية الشركة في السوق يعد من الأهداف الرئيسة لأي شركة، كان من الضروري ان تطبق نظاما متكاملا يهتم بعملية تقويم الأداء للتأكد من ان الشركة تحقق أهدافها بكفاءة وفعالية.

مشكلة البحث

ان تعرض الكثير من الشركات للفشل يعود الى سوء الاداء المالي وكثرة حالات الافلاس، فضلا عن اهمال متطلبات الادارة الكفوءة للموارد المالية المتاحة من جهة، وحاجة المستفيدين من جهة اخرى الى معلومات مؤكدة ودقيقة عن الاوضاع المالية والعلاقات النسبية بين مكونات الموجودات والمطلوبات ونسب العوائد، مما

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٤/٢٧ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٧/٢٦

تطلب دراسة البيانات المالية وتفسيرها للشركة لخدمة الاطراف المهتمة.

فرضية البحث

بنيت فرضية البحث على الآتي :

١. ان توافر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها يعد من المدخلات الأساسية لعملية تقويم الاداء.
٢. ان المقارنات التي تجرى بين الاداء النسبي للشركة مع الشركات الأخرى تقتضي تشابهاً عالياً بين نشاط الشركة والنشاطات الأخرى سواء من حيث الزمان والمكان والظروف الاقتصادية والبيئية والمالية والإدارية.
٣. إن توثيق المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من البيانات والحسابات الختامية يوفر للمستثمرين والباحثين مادة علمية ويعطي تصورا كاملا عن مستقبل الشركات المساهمة المختلطة وصولا لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات المساهمة المختلطة العاملة في القطاع الخدمي بمختلف أشكالها التنظيمية ومجالات عملها في الاقتصاد الوطني، إذ ان متابعة أعمالها وتفحص سلوكها وتقويم مستويات إنجازها وفعالية أدائها المالي هي متطلبات ضرورية لتوجيهها ضمن الإطار الصحيح والمطلوب.

هدف البحث

يهدف البحث الى تبيان أهمية نظام تقويم الأداء في الشركات المساهمة المختلطة وضرورة أخذ النتائج بنظر الاعتبار، وتسليط الضوء على كيفية استخدام النسب والمؤشرات في تقويم الأداء مع التركيز على أهمية الرقابة ودورها في تطوير العمل وتحسين الأداء من خلال ربط الأسس النظرية لتقويم الأداء بالحقائق والبيانات المدعمة في الواقع العملي المستمد من تجربة الشركات التي شملتها الدراسة.

منهجية البحث

ارتكزت الدراسة على منهجين:

- **المنهج الوصفي**: من خلال الاعتماد على الكتابات ذات الصلة في أدبيات الموضوع .
- **المنهج التحليلي**: من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية للشركات المساهمة المختلطة عينة البحث للفترة المالية المنتهية في ٢٠٠٢.

محاور الدراسة

تحقيقا لما تقدم فقد تم تقسيم البحث على النحو الآتي:

أولاً - تقويم كفاءة الأداء – تعريفه وأهدافه ومزاياه.

ثانياً - التحليل المالي – مفهومه وأهدافه ومقوماته.

ثالثاً - تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة عينة البحث.

أولاً - تقويم كفاءة الأداء، تعريفه، أهدافه، مزاياه

- تعريف تقويم كفاءة الأداء

يعرف تقويم كفاءة الأداء بأنه "قياس أداء أنشطة الوحدات الاقتصادية بالاستناد الى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة ومعرفة الأسباب التي أدت الى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول الى أداء جيد في المستقبل".

كما ينظر إليه على أنه :

"جميع العمليات والدراسات التي ترمي الى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدات اقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بالاستناد الى مقاييس او معايير معينة" (الكرخي، ٢٠٠١، ٣٩).

- أهداف ومزايا تقويم كفاءة الأداء ومزاياه

تستهدف عملية تقويم كفاءة الأداء تحقيق مايأتي : (الكرخي، ٢٠٠١، ٤٠)

١. الوقوف على مستوى إنجاز الوحدات الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها .
٢. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وأجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلا .
٣. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً اكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.
٤. تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الادائي.
٥. تنشيط الأجهزة الرقابية في اداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم الادائي فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، أو تقدم تقارير الاداء افضل المعلومات التي يمكن ان تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية في البلاد ...

ثانياً - التحليل المالي – مفهومه وأهدافه ومقوماته

- مفهوم التحليل المالي وأهدافه

يعد التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تسهم في تحديد أهمية

وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للوحدة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء الشركات بقصد اتخاذ القرارات. (مطر، ٢٠٠٣، ٢).

ان التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن وحدة اقتصادية للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقويم أداء الوحدات التجارية والصناعية والخدمية في الماضي والحاضر فضلا عن تشخيص اية مشكلة موجودة (مالية او تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وما يتناسب مع عملية اتخاذ القرار. (خشارمة، ٢٠٠٢، ٢٩٧).

والتحليل المالي يهدف بشكل عام الى تقويم اداء المشروع من زوايا متعددة وبالكيفية التي تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في الوحدة وذلك بقصد تحديد جوانب القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالوحدة ولعل من الأهداف والأغراض الرئيسية للتحليل المالي هو استنباط بعض المؤشرات التي توفر أدوات للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء(مطر، ٢٠٠٣، ٣)

للتحليل المالي أهداف عديدة منها الحكم على مدى كفاءة الإدارة فضلا عن الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم فضلا عن معرفة اداء الشركة في قطاعها، حيث أن أدوات التحليل المالي تعد أدوات مثالية لتحقيق هذه الغايات لما لها من قدرة على تقويم ربحية الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في أدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في المجال نفسه او في مجالات اخرى. (عقل، ٢٠٠٠، ٢٧٩).

- مقومات التحليل المالي

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توافر مجموعة من المتطلبات او الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا ان الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط الوحدات هي اقرب ما تكون الى الحقيقة فيجب إذن توفير مقومات نجاحه لتحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه ومنها كذلك ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها ايضاً ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

ويمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي الآتي : (مطر، ٢٠٠٣، ٤).

١. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يأخذ منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والثقة وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى .

٢. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل و يستخدم ايضاً أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف الى يسعى إليها.
٣. ان يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل ان يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ليقوم بعدها بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع تقديم توصية بما يراه البديل الأفضل منها.

- ولابد من الإشارة أخيرا الى :

التحليل المالي باستخدام النسب المالية، إذ إن النسب المالية تشكل جانبا هاما في عملية التحليل المالي وهي أداة هامة جدا لإظهار المركز المالي والتنافسي للشركة.

وتعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخصان عمليات مالية ويتم ذلك بقسمة احدهما على الأخر وهي لا تضيف شيئا جديدا للبندين بل تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على الناتج من عملية التحليل ووضعه في خدمة متخذي القرارات الإدارية. وتبقى لهذه النسب أهميتها المحدودة اذا لم يتم مقارنتها بنسب اخرى مماثلة لان المقارنة هي التي تعكس الموقف بشكل صحيح، ويمكن ان تستند عملية المقارنة الى تحليل الأتجاه العام، كأن يتم مقارنة احدى النسب المالية بمثيلتها في السنوات السابقة او قد تتم المقارنة بالاستناد الى الشركات او الوحدات المماثلة من حيث طبيعة العمل وبعض الشروط الأخرى، وتساعد مثل هذه المقارنة في التوصل الى الوضع التنافسي لهذه الشركة فقد يتبين أنها أفضل من الوحدة المماثلة او انها متأخرة عنها. (كنجو، ١٩٩٧، ٨٨).

ولكي تكون نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية ذات دلالة دقيقة ومفيدة يفضل الاعتماد على عدد كبير من النسب المالية المختلفة.

ولعل استخدام التحليل المالي بالنسب والمؤشرات له مميزات هي : (كراجة، ٢٠٠٢، ١٧٧).

١. سهولة احتساب النسبة المالية.
٢. إمكانية استعمال النسب في المقارنة من وحدة إلى أخرى ومن سنة الى أخرى.
٣. كشف المعلومات التي قد لا تكشفها القوائم المالية .

ثالثاً - تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة عينة البحث

يعد القطاع المختلط أحد قطاعات الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية المشتركة لعوامل الإنتاج للدولة والقطاع الخاص، وقد اختار الباحث مجموعة من الشركات المساهمة المختلطة التي تعمل في القطاع الخدمي (السياحي) لأجراء التحليل المالي على بياناتها المالية وتفسيرها واستخدامها في تقويم الأداء المالي ومقارنة نسب أدائها مع بعضها البعض من خلال دراسة القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الإنتاج والمتاجرة وأرباح والخسائر وكشف العمليات الجارية) للشركات عينة البحث للفترة المالية ٢٠٠٢ وبالاعتماد على النسب والمؤشرات ذات الأهمية. وهذه الشركات المساهمة هي :

١. شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية/نينوى.
٢. شركة المدينة السياحية في سد الموصل/نينوى.
٣. شركة فندق أشور/نينوى .

مؤشرات تقويم الأداء

١. مؤشر السيولة

يستخدم هذا المؤشر كأداة لتقويم المركز الائتماني للشركة والذي يعبر عادة عن مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (كراجة، ٢٠٠٢، ١٨٤).

يتم تقويم سيولة الشركات باستخدام المؤشرات الآتية :

أ. **نسبة النقدية** : يعد عنصر النقد من أهم عناصر الموجودات المتداولة التي تمتلكها الشركة لمواجهة احتياجات عملياتها العادية والظروف غير العادية، ويقيس مستوى السيولة المتاحة لغرض سداد ديون الشركة. والجدول التالي ١ يبين مستوى النقد في الشركات عينة البحث للفترة المالية ٢٠٠٢ :

الجدول ١

مستوى النقد والنقدية في الشركات عينة البحث

اسم الشركة/المؤشر	نسبة النقد الموجودات المتداولة %	نسبة النقد المطلوبات المتداولة%
شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات	٦٥	٩٧
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	٨١	٢٧٧
شركة فندق أشور	٢٨	٥٨

*الجدول من أعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المالية للشركات.

نلاحظ من خلال الجدول المذكور آنفاً ان مستوى النقدية المتوافرة لدى الشركات عينة البحث كانت جيدة عدا في شركة فندق أشور ويعزى السبب الى اتجاه الشركة نحو الاحتفاظ بخزين بلغت نسبته ٥٤% الى الموجودات المتداولة، هذا فضلا عن انخفاض النشاط التشغيلي للفندق في هذه السنة ٢٠٠٢ وعدم وصولها الى الطاقات التشغيلية المتاحة وكذلك زيادة المصروفات الجارية وخاصة في فقرات الرواتب والأجور والخامات والمواد الأولية مما اثر على مستوى النقدية، وعدم استغلال الموارد المتاحة.

أما بالنسبة لمستوى النقدية قياسا الى المطلوبات المتداولة فقد كانت نسبة التغطية النقدية مرتفعة ومستقرة لدى الشركات عينة البحث عدا في شركة فندق أشور كانت منخفضة بسبب زيادة الخزين من المستلزمات السلعية والخدمية ومن تجهيزات العاملين والبضائع لغرض البيع، وهذه الزيادة في المخزون بلغت نسبتها ٤٧٠% عن السنة السابقة.

ب. نسبة السيولة السريعة والتداول : وهي أداة لقياس السيولة وتقويم قابلية الشركة للوفاء بالتزاماتها المالية بصورة فورية، والجدول التالي يبين نسب السيولة النقدية والتداول للشركات عينة البحث خلال الفترة المالية ٢٠٠٢.

الجدول ٢
نسب السيولة والنقدية والتداول للشركات عينة البحث

اسم الشركة / المؤشر	نسبة السيولة السريعة	نسبة التداول
شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات	١:١,٢٣	١:١,٤٨
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	١:٣,٢٧	١:٣,٤١
شركة فندق أشور	١:٠,٩٥	١:٢,٠٣

*الجدول من أعداد الباحثين استنادا الى البيانات المالية للشركات

يلاحظ من الجدول المذكور آنفا ان نسب السيولة السريعة للشركات عينة البحث كانت جيدة ويشير الى مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وهو محصلة طبيعية للوفرة في الموارد المالية المتاحة لديها، بيد أن النسبة التي ظهرت بها شركة فندق أشور تعد غير مرضية مقارنة بالنسبة المثالية ١:١ لانها تقل عنها وأن الموجودات السائلة لا تغطي بشكل جيد المطلوبات المتداولة وتحتاج الى نقد إضافي حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها ذلك من خلال تصريف المخزون واستعادة ديون الشركة الموقوفة والمدورة من سنوات سابقة.

وما يخص نسبة التداول كانت جيدة بالنسبة للشركات (المدنية السياحية، وفندق أشور) مقارنة بالنسبة المثالية ١:٢ مما يدل على الاستخدام الكفؤء والأمثل لعناصر الموجودات المتداولة، و أداء الشركة وقوة مركزها المالي عالية بشكل تستطيع معه تسديد التزاماتها العاجلة بصورة كاملة ولعل انخفاض نسبة التداول لدى شركة الموصل لمدن الألعاب عن النسبة المثالية يخلق نوعا من عدم الطمأنينة لدى الدائنين والمقرضين مما يدفعهم الى الحد من تعاملاتهم مع هذه الشركة .

ومن الجدير بالملاحظة انه لا توجد نسبة واحدة يمكن ان تعد مثالية لكل الشركات وذلك لان هذه النسبة تتغير بتغير طبيعة أعمال الشركات ونوعية موجوداتها ومطلوباتها المتداولة، كما ان توقيت دفع الالتزامات وتحصيل الذمم يؤثر على سيولة الشركة في الأجل القصير .

ت. صافي رأس المال العامل : وهو أحد المؤشرات المهمة ويعبر عن مدى هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل وعلى قدرة المشروع على تمويل عملياته الجارية ويمثل الفرق بين كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة خلال الفترة المالية، ويميل المحللون الماليون الى استخدام هذا المفهوم لرأس المال العامل بصورة أكبر إذ تتم الاستفادة منه من خلال مقدرتهم على تحديد مدى قدرة الشركة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل. والجدول التالي ٣

يمثل صافي رأس المال العامل ومعدل دورانه للشركات عينـــة البحـــث للفتـــرة المالية ٢٠٠٢ .

الجدول ٣
صافي رأس المال ومعدل دورانه للشركات عينة البحث

اسم الشركة / المؤشر	صافي رأس المال العامل (الف دينار)	معدل دوران صافي رأس المال العامل (مرة)	صافي راس المال العامل/مجموع الموجودات %
شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات	٤٨٧١٤	٤,٧٣	١٤
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	٥٦٩٧٧	٣,٥٠	٣٦
شركة فندق أشور	٦٢٤٧٢	٣,٣٠	٢٤

*الجدول من أعداد الباحثين استنادا الى البيانات المالية للشركات

يتضح من الجدول المذكور آنفاً ان مستوى صـــافي راس المـــال العامـــل فـــي الشركات عينة البحث كانت متقاربة وجيدة، مما يوفر تحسنا في القابليـــة الإيفائيـــة للشركة وفي سيولتها، وهذا التقارب ناتج من تدني مستوى التشغيل في الـــشركات الثلاث ووجود ارصدة مدينة مدورة من سنوات سابقة لم تتم تصفيتها.

وبالنسبة لمعدل دوران راس المال العامل كان في الـــشركات مـــستقر تقريبـــا ومتقارب في المعدلات وبالاطلاع على البيانات المالية للسنوات السابقة للـــشركات عينة البحث، وهذا بدوره يدلل على تحسن ربحية صافي رأس المال العامـــل، وأن المخاطر المالية التي تتحملها الشركة تزداد كلما ازداد معدل الدوران.

ان احتساب نسبة صافي راس المال العامل الى اجمالي الموجودات للـــشركات يبين لنا اتجاهات استثمار الاموال في الموجودات الثابتة على حساب استثمارها في الموجودات المتداولة أي على حساب سيولتها.

٢. مؤشر ادارة الموجودات

يشير مفهوم إدارة الموجودات الى كيفية قيام الشركة بالاستفادة من موجوداتهـــا بصورة فعالة أي انه يفيد في تقويم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجـــودات ومدى كفاءتها في الاستخدام الأمثل، والشركة التي تمتلك أدارة فعالـــة عـــادة مـــا تحصل على مكاسب مرتفعة وأرباح أكبر من منافسيها في النـــشاط نفـــسه، ويـــتم اختبار تأثير أدارة الموجودات من خلال فحص بعـــض المؤشـــرات وكمـــا يـــاتي (حماد، ٢٠٠٠، ١٥٢)

أ. **معدل دوران المخزون** : يتعلق هذا المعدل بتحديد عدد المرات التي تشير الـــى قيام الشركة بتحويل البضاعة المخزونة الى مبيعات خلال الفترة ويتم حـــسابها على النحو الآتي :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة المبيعات خلال الفترة}}{\text{متوسط المخزون المتوافر}}$$

ب. عدد أيام مدة التخزين : وهو مؤشر يقيس كفاءة إدارة المخزون ويوضح فيما إذا كانت مستويات المخزون ملائمة للمستوى الحالي للمبيعات أم لا ويتم حسابها بالشكل الآتي :

عدد أيام مدة التخزين = ٣٦٥ يوماً / معدل دوران المخزون

ت. معدل دوران الموجودات غير المتداولة : يشير هذا المعدل الى مدى استغلال الشركة لموجوداتها الثابتة (ممتلكاتها طويلة الأجل) في خدمة عمليات البيع خلال الفترة المالية ويتم حسابه بالشكل الآتي :

معدل دوران الموجودات غير المتداولة = صافي المبيعات عن الفترة / متوسط الموجودات غير المتداولة عن الفترة

والجدول التالي ٤ يبين تفاصيل ذلك بالنسبة للشركات عينة البحث للفترة المالية ٢٠٠٢ :

الجدول ٤
مؤشرات ادارة الموجودات للشركات عينة البحث

اسم الشركة /مؤشر	كلفة المبيعات (الف دينار)	متوسطة الخزين (الف دينار)	معدل دوران المخزون (مرة)	فترة التخزين (يوم)	معدل دوران الموجودات غير المتداولة (مرة)
شركة الموصل لمدن الألعاب	١٢٢٧١٥	٢٥٤٤٠	٤,٨٢	٧٦	١,٢٦
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	١٤٠٧٧١	٣٤٩٦	٤٠	٩	٣
شركة فندق أشور	٧٣٨٦٥	٣٩٠٣٣	١,٩٠	١٩٢	١,٩٣

*الجدول من أعداد الباحثين استنادا الى البيانات المالية للشركات.

يلاحظ من الجدول المذكور آنفاً ان ارتفاع معدل دوران المخزون يوضح ان أعمال الشركة تسير بشكل مرضٍ لأنها تعمل باستثمار قليل من المخزون نسبيا، مع ملاحظة ان معدل الدوران قد يكبر الى الحد الذي يهدد بعدم وجود مخزون كاف لمواجهة الطوارئ التي قد تنشأ عن طلب متزايد او نقص في سوق عرض المادة الخام المستخدمة في الإنتاج.

ويلاحظ بأن ارتفاع المعدل في شركة المدينة السياحية في سد الموصل يرجع الى زيادة كلفة المبيعات نتيجة لزيادة كلفة الإنتاج والخدمات الإنتاجية من كلف العاملين والمستلزمات السلعية والخدمية، فقد زادات بنسبة ٢٠% عن السنة السابقة، فيما كان المعدل بالنسبة لباقي الشركات جيد ويعكس سرعة دوران المخزون بشكل متجانس.

وبالنسبة لطول مدة التخزين (طول مدة الاحتفاظ به) فكلما قلت مدة التحصيل قل خطر الديون المعدومة وخطر تجميد مبالغ الشركة لدى الغير، ولعل طول المدة في شركة فندق أشور يرجع الى زيادة المخزون من البضائع واللوازم بما نسبته ٥٤%، فضلاً عن عدم اكتمال المعلومات المثبتة في سجل السيطرة على مخزن البضائع

لغرض البيع، فضلا عن عدم مسك بطاقات مخزنية أصولية وتثبيت البيانات الضرورية كافة على متنها.

ولا بد من القول بأن قصر مدة التحصيل يعني ان الشركة تتبع سياسة ائتمانية متشددة او انها تستبعد العملاء (الزبائن) الذين يتباطؤن في السداد.

أما فيما يخص معدل دوران الموجودات غير المتداولة فتشير هذه النسبة الى فعالية إدارة الشركة في تقديم الإيرادات من الموجودات غير المتداولة نتيجة زيادة فاعلية رأس المال الثابت في حركة الدورة التشغيلية وفي خلق المبيعات وتدعيم مركز الشركة وكانت المعدلات في الشركات عينة البحث متقاربة من بعضها البعض وهذا بدوره يعكس ارتفاع نسبة المتاجرة ومدى استغلال موجودات الشركة بصورة كفوءة.

٣. مؤشر الربحية

وهي تلك النسب التي يمكن من خلالها الحكم على مقدرة الشركة في تحقيق الأرباح من خلال قيامها بنشاطاتها المختلفة وتشير الى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة الموجودات على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية (يحيى، ٢٠٠٢، ١٥٣) والربح هنا يشكل دائما أساسا في العلاقة مع المتغيرات الأخرى التي تسهم في الحصول عليه.

ومن أهم النسب التي تقيس ربحية الشركة ونتيجة نشاطها هي : (العامري، ٢٠٠٣، ٦٥)

أ. **معدل العائد على الموجودات** : وهو نسبة يتم من خلاله معرفة معدل تحقيق الأرباح الصافية نتيجة تشغيل الموجودات المتاحة كافة للشركة خلال الفترة المالية وتسمى احيانا (العائد على الاستثمار) ويتم حسابه بالشكل الآتي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط أجمالي الموجودات}}$$

ب. **معدل العائد على حقوق الملكية** : ويقيس هذا المعدل مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح نتيجة استغلال أموال المالكين (المساهمين)، أي ان الأموال التي يتم استخدامها من خلال الاقتراض او من مصادر أخرى يجب استبعادها من التحليل (مفلح، ٢٠٠٢، ٩٥).

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

ت. **هامش الربح الإجمالي** : يقيس هذا الهامش نسبة أجمالي الربح الى صافي المبيعات والذي تحققه الشركة من خلال نشاطها الإنتاجي والتسويقي ويتم حسابه بالشكل الآتي:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ث. نسبة صافي الربح الى المبيعات : ويتعلق صافي الربح بموجب هذه النسبة بالأرباح الصافية التي حققتها الشركة بعد استبعاد المصاريف كافة المتعلقة بممارسة نشاطها العام من ضرائب وفوائد، ويتم حسابه كمايأتي :

$$\text{نسبة صافي الربح الى المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

والجدول التالي ٥ يوضح تفاصيل ذلك بالنسبة للشركات عينة البحث للفترة المالية ٢٠٠٢:

الجدول ٥

مؤشرات الربحية للشركات عينة البحث

اسم الشركة / مؤشر	العائد على الموجودات %	العائد على حقوق الملكية %	هامش الربح الإجمالي %	نسبة صافي الربح/صافي المبيعات %
شركة الموصل لمدن الألعاب	٢٩	٣٩	٤٧	٤٠
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	١٠	١١	٢٩	٧
شركة فندق أشور	٢٨	٣٧	٦٤	٣٢

*الجدول من أعداد الباحثين استنادا الى البيانات المالية للشركات.

نلاحظ من الجدول المذكور آنفاً ان معدل العائد على الموجودات كانت مرتفعة لدى الشركات عينة البحث (عدا المدينة السياحية) ويشير هذا الارتفاع الى نجاح عمليات الشركة بصورة عامة نتيجة للزيادة في صافي الربح بسبب حجم المبيعات وانخفاض النسبة لدى شركة المدينة السياحية يرجع الى انخفاض حجم إيرادات الشركة رافقه زيادة المصاريف الجارية من كلف العاملين والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية.

واما العائد على حقوق الملكية (حقوق المساهمين) فنلاحظ ان النسبة كانت جيدة لدى الشركات عينة البحث (عدا المدينة السياحية) وهذا يدل على مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح نتيجة استغلال أموال المالكين وعدم الاعتماد على الديون والقروض الخارجية. اما انخفاض النسبة لدى شركة المدينة السياحية فقد كانت لديها عجز مالي متراكم من سنوات سابقة وفي هذه السنة ٢٠٠٢ جرى أطفاء ما قيمته ٣٥٠٠ الف دينار مما أثر على حقوق الملكية، فضلا عن انخفاض صافي الربح بسبب الاستمرار في تدني مستويات النشاط التشغيلي خلال السنوات الثلاث الأخيرة وعدم وصولها الى الطاقات التشغيلية المتاحة، إذ إن نسبة التشغيل في سنة ٢٠٠٢ بلغ ١٥% ويعزى السبب أيضا الى ارتفاع عدد الدور العاطلة عن العمل حيث بلغت نسبتها ٤٨% من إجمالي دور المدينة، وعدم قيام مجالس الإدارة باتخاذ الإجراءات الفعالة لرفع نسب التشغيل وكفاءة الخدمة المقدمة.

وفيما يخص الهامش الإجمالي والذي يعبر عن المتبقي من صافي المبيعات بعد طرح كلفة المبيعات، فارتفاع هذه النسبة تعد مؤشرا إيجابيا نحو ربحية الشركة وارتفاع الكفاءة الإنتاجية للشركة، فقد كانت النسبة إيجابية للشركات عينة البحث

(عدا شركة المدينة السياحية) وذلك لارتفاع كلف المبيعات سنة بعد اخرى للاسباب المذكورة آنفاً وبنسبة ٢٠% عن السنة السابقة، التدهور الذي يحصل في مجمل الربح يعود الى عدم التوازن في التغيرات التي تحصل على صافي المبيعات وكلفة المبيعات، ففي الوقت الذي تحصل فيه زيادة بنسبة معينة في صافي المبيعات عن السنة السابقة يرافقه زيادة مماثلة أو مضاعفة في كلفة المبيعات وهكذا.

اما فيما يتعلق بصافي الربح الى المبيعات فهو يوضح ربح الشركة الصافي المتاح الذي تتصرف به بعد دفع كل ما عليها من مصاريف. وقد كانت النسبة جيدة لدى الشركات عينة البحث (عدا شركة المدينة السياحية)، مما عكس كفاءة الشركة في تحقيق الربح من خلال زيادة المبيعات وتقليل الكلف في حين يرجع تفسير هذه النسبة في شركة المدينة السياحية الى السعرية ومدى صلاحيتها، وضعف النشاط التسويقي لشركة المدينة السياحية وارتفاع اسعارها وزيادة كلفها الإنتاجية، ولولا الايجارات للمحلات التجارية لهذه الشركة لظهرت نتائج نشاطها بالسالب وليس بأمكان الشركة زيادة الاسعار للوصول الى نقطة التعادل بسبب عدم إقبال الزوار بشكل كبير على المدينة .

خلاصة البحث

بناءا على ما تم عرضه في متن البحث من بيانات ومعلومات واستنادا الى مؤشرات توافرت للباحثين فان الشركات المساهمة المختلطة عينة البحث تمارس نشاطها ضمن الهدف العام المحدد لها، ويمكن القول بأن مستوى تحقيق الأهداف خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠٠٢ كان مقبولا في ظل الظروف التي سادت تلك الفترة، إذ اننا نلاحظ في :

شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية الأتي :

- ان مستوى النقدية المتوافرة لدى الشركة كانت جيدة بسبب ارتفاع النشاط التشغيلي فيها، وقد كانت نسبة التغطية للمطلوبات المتداولة مستقرة ومرضية وقريبة من النسبة المثالية، وأظهرت فعاليات الشركة في تحصيل ديونها تحسنا ملحوظا .
- حققت الشركة في هذه السنة ربحا صافيا يزيد عن السنة السابقة بنسبة ٧٥% كما وازدادت إيرادات النشاط الجاري بنسبة ١٦% عن السنة السابقة نتيجة لارتفاع إيراد إيجار المحلات التجارية والأجهزة فضلا عن التغيرات التي حدثت في مستويات الاسعار.
- انخفاض المصروفات الجارية بنسبة ٧% عن السنة السابقة ولاسيما في فقرات أجور الأعمال الإضافية والتعويضية والأدوات الاحتياطية ترك بدوره اثراً ايجابياً في زيادة صافي ربح الشركة.
- زيادة قابلية الشركة في تسديد التزاماتها من خلال تحسن مستوى صافي رأس المال العامل (المركز المالي).

- ان جميع جهود وقدرات ادارة الشركة بمختلف مستوياتها كانت منصبة على ضمان أن موجودات الشركة المتداولة والثابتة مستخدمة بالشكل الذي يحقق أكبر عائد منها، وأن تبقى هذه الموجودات في أقصى فعالياتها وإنتاجيتها.
- وجود خسائر في بيع بعض الموجودات الثابتة جرى تخفيضه من حساب احتياطي استبدال الموجودات الثابتة وذلك استنادا الى تعليمات النظام المحاسبي للشركات المرقم ١ لسنة ١٩٩٨ والقاعدة المحاسبية رقم ١٢ الخاصة بمعالجة الأرباح والخسائر الرأسمالية.

اما شركة المدينة السياحية في سد الموصل فوجدنا فيها الآتي :

- حققت الشركة ربحا صافيا يساوي الربح الذي حققته في السنة السابقة وأن الشركة لم تعمل مطلقا على زيادة وتحسين مستويات التشغيل.
- تدني مستويات النشاط التشغيلي خلال السنوات الأخيرة وعدم وصولها الى الطاقات التشغيلية المتاحة، إذ بلغت نسب التشغيل في سنة ٢٠٠٢ (١٥%) ويعزى السبب الى ارتفاع عدد الدور العاطلة عن العمل حيث بلغت نسبتها الى أجمالي دور المدينة ٤٨% من مجموع الطاقات التشغيلية المتاحة.
- ان النتائج المستخلصة من تحليل نسب السيولة تدل على ان الوضع المالي للشركة بحالة جيدة في سنة ٢٠٠٢ وقد استطاعت تغطية مطلوباتها المتداولة بثبات، كما وأظهرت نسبة التداول ارتفاعا ملحوظا خلال السنة، ويمكن تحديد سبب ذلك بقلة المبالغ المطلوبة للدائنين كنتيجة حتمية الى ارتفاع سعر الخصم النقدي.
- ان اسعار المبيت للدور السكنية لا تتناسب ومصروفات الشركة من كلف العاملين والمستلزمات الخدمية والسلعية، و لولا إيجار المحلات التجارية لظهرت نتائج النشاط بالسالب، وبصدد ذلك ليس بالإمكان زيادة الأسعار للوصول الى نقطة التعادل بسبب عدم إقبال الزوار على الحجز في المدينة.
- لم يكن هناك اية تغيرات في الموجودات الثابتة خلال سنة ٢٠٠٢، فقط بيع المخازن المبردة والمواد الفائضة عن الحاجة في المخازن، كما لم تقم لجان الجرد في الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين نتائج جرد الموجودات الثابتة وأرصدتها المثبتة في البطاقات كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وحصر الفروقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
- جرى تحميل الفترة المالية بنصيبها من خسائر السنوات السابقة بموجب قرار الهيئة العامة وبمبلغ ٣٥٠٠ الف دينار مما اثر على حقوق الملكية.

اما في شركة فندق أشور فقد تبين ما يأتي :

- حققت الشركة ربحا صافيا زاد عن السنة السابقة بنسبة ٤٢% كما وازدادت ايرادات النشاط الجاري للشركة بنسبة ٢١% عن السنة السابقة وذلك ناتج عن

زيادة أسعار الايواء والمطعم خلال هذه السنة تماشيا مع توجيهات الجهة القطاعية .

- زادت المصروفات الجارية بنسبة ١١% عن السنة السابقة ولاسيما في فقرات الرواتب والأجور والاندثارات والخامات والمواد الأولية.
- بلغ معدل النشاط التشغيلي للفندق خلال هذه السنة ٢٦,٥% من الطاقة التشغيلية المتاحة بسبب استمرار تدني مستويات النشاط التشغيلي للفندق وعدم وصولها الى الطاقات الشتغيلية المتاحة.
- وجود موارد مستحقة لصالح الشركة وبحدود ١٣ مليون دينار يمثل مبالغ موقوفة ومدورة من سنوات سابقة عن إيجار المحلات والذي يتطلب جهودا لاستحصالها كحق من حقوق الشركة.
- عدم مسك سجل للسيطرة على القوة الكهربائية المباعة من المؤلدة الى المحلات التجارية والمبالغ المقبوضة من المشتركين وذلك لغرض إحكام الرقابة على إيرادات الكهرباء المجهزة.

المراجع

١. البيانات والحسابات الختامية لشركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢.
٢. البيانات والحسابات الختامية لشركة المدينة السياحية في سد الموصل للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢.
٣. البيانات والحسابات الختامية لشركة فندق أشور للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢.
٤. حسين علي خشارمة، تقويم أداء شركات القطاع العام في الاردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها، مجلة العلوم الإدارية، العدد ٢، المجلد ٢٩، ٢٠٠٢ .
٥. زياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الموصل، ٢٠٠٢ .
٦. سعود جايد العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ .
٧. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.
٨. عبد الحليم كراجة، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢ .
٩. كنجو عبود كنجو وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٩٩٧ .
١٠. مجيد عبد جعفر الكرخي، مدخل الى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١ .
١١. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ .
١٢. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠ .

The Evaluation of Financial Statements of Sharholing and Mixed Companices by Using Financial Data in Ninavah Governorate

ABSTRACT

The evaluation of financial statements of shareholding companies are considered as among the important basics of modern management, and also of the main qualities of controlling, and verification which aimed at achieving effective efficiency.

The research paper consists of studying the financial positions of certain specimen of shareholding companies, and the mixed which work in the service sector (tertiary sector) and the objective investigations for its activities, through studying the numbers, pointers, and material sides, in order to benefit from the result of evaluation, and comparsion, for decision making processes, for suitable managerial level inside, and outside the firms. The follow up of the work of firms, and investigating its behavior and evaluate the levels of its achievements and its effective efficiency are essential requirement to direct these firms in the correct framework, for the requirement of the needed details of information to those interested in the company.

The Evaluation of Financial statements of sharholding and mixed companies by using Financial Data in Ninavah Governorate.